

المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي

مفردين إلى اسم فالأحسن إضافة أحدهما إلى الظاهر و إضافة الآخر إلى ضميره نحو غُلامٍ زيدٍ وثَوْبٌ بُهٌ فهو أحسن من قولك غُلامٌ زَيدٍ وثوبٌ زيدٍ لأنه قد يوهم أن الثاني غير الأول ويجوز أن يكون الأول مضافا في النية دون اللفظ والثاني في اللفظ والنية نحو غُلامٍ وثوبٌ زيدٍ ورأيت غلام وثوب زيد وهذا كثير في كلامهم إذا كان المضاف إليه ظاهرا فإن كان ضاميرا وجبت الإضافة فيهما لفظا نحو لك من الدرهم نصفه و رُبعه قاله ابن السكيت وجماعة ووجه ذلك أن الإضمار على خلاف الأصل لأنه إنما يؤتى به للإيجاز والاختصار وحذف المضاف إليه على خلاف الأصل أيضا لأنه للإيجاز والاختصار فلو قيل لك من الدرهم نصفه و رُبعه لاجتمع على الكلمة الواحدة نوعا إيجاز و اختصار وفيه تكثير لمخالفة الأصل وهو شبيهه باجتماع إعلالين على الكلمة الواحدة .

و (الإِضَافَةُ) تكون للملك نحو غُلامٍ زَيدٍ و للتخصيص نحو سرج الدابة و حصير المسجد وتكون مجازا نحو دَارٍ زَيدٍ لِدَارٍ يَسْكُنُهَا وَلَا يَمْلِكُهَا وَيَكْفِي فِيهَا أَدْنَى مَلَابِسَةٍ وَقَدْ يَحذفُ المضافُ إليه و يعوضُ عنه ألف ولام لفهم المعنى نحو (وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى) أي عن هواها (وَلَا تَعَزِّمُوا عُقْدَةَ النَّكَّاحِ) أي نكاحها وقد يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه إذا أمن اللبس .
ضَاقَ .

الشيء (ضَيقًا) من باب سار والاسم (الضَّيْقُ) بالكسر وهو خلاف اتسع فهو (ضَيقٌ) و (ضَاقَ) صدره حرج فهو (ضَيقٌ) أيضا إذا أريد به الثبوت فإذا ذهب به مذهب الزمان قيل (ضَاقَ) وفي التنزيل (وَضَاقَ بِرَبِّهِ صَدْرُكَ) و (ضَيقٌ) عليه (تَضَيَّقًا) و (ضَيقٌ) المكان (فَضَاقَ) و (ضَاقَ) الرجل بمعنى بخل و (ضَاقَ) بالأمر ذرعا شق عليه و الأصل ضاق ذرعه أي طاقته وقوته فأسند الفعل إلى الشخص و نصب الذرع على التمييز وقولهم (ضَاقَ) المال عن الديون مجاز وكأنه مأخوذ من هذا لأنه لا يتسع حتى يساويها و (أَضَاقَ) الرجل بالألف ذهب ماله .
ضَامَهُ .

(ضَيمًا) مثل ضَارَهُ ضَيرا وزنا ومعنى